

بين الأرقام والجوع... والصلاة في القدس



كيفية تلافي كارثة في لبنان وأخرى في سوريا. الأرقام لا تكذب. الأرقام وحدها تتكلم وتقول الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة. هل هناك من يريد التعااطي مع لغة الأرقام قبل دخول لعبة إطلاق الشعارات وتصديقها بما في ذلك المتاجرة بالقدس وبالقضية الفلسطينية؟

مخيف أن تكون لغة الشعارات حلت مكان لغة الأرقام، وأن يكون هناك من يريد تجاوز الواقع السوري واللبناني، فيما إسرائيل تسرح وتفرح في المنطقة من دون حساب أو رقيب.

عن رغبة إسرائيل في تكريس احتلالها للقدس والاستعداد لضم قسم من الضفة الغربية ومنطقة الأغوار. هناك مئة وثلاثون مستوطنة تنوي إسرائيل ضمها نهائياً من أجل دفن خيار الدولتين كلياً. بعض النواضع أكثر من ضروري بين حين وآخر. هناك المتاجرة بالقدس، وهناك كيفية المساعدة في منع إسرائيل من الذهاب بعيداً في ضم معظم الضفة الغربية في ظل عجز فلسطيني ليس قبل إطلاق وعد بالصلاة في القدس، من الأفضل التفكير في

تقول كلاماً حقيقياً للعالم، وليس الكلام الذي صدر عن رئيس مجلس الوزراء حسان دياب الذي توجه إلى قيادة القوة الدولية في جنوب لبنان ليؤكد أن لبنان يطبق القرار 1701 الصادر عن مجلس الأمن صيف العام 2006.

سوريا ولبنان في حال يرثي لها. على الرغم من ذلك، هناك من يريد الصلاة في القدس. هذا لا يعني، في طبيعة الحال، أن في الإمكان تبرير الاحتلال الإسرائيلي للمدينة المقدسة التي كانت تحت السيادة الأردنية قبل حرب الأيام الستة. كذلك، لا يعني ذلك التغاضي

الدولي أن معدل انتشار الفقر سيرتفع من 37 في المئة عام 2019، إلى 45 في المئة عام 2020. ومن المتوقع أن يؤثر الفقر المدقع (المعروف أيضاً باسم فقر الغذاء) على 22 في المئة من السكان في لبنان، مقارنة بـ 16 في المئة في العام 2019.

وتابع "وفقاً لهذه التقديرات، يمكن أن يكون في لبنان ما يصل إلى 335 ألف أسرة لبنانية فقيرة في العام 2020، بما في ذلك 163 أسرة أي نحو مليون شخص يعانون من الجوع".

نعم، قبل الصلاة في القدس، هناك الجوع وهناك حاجة إلى قيادة سياسية

تحتاج سوريا، إلى ما لا يقل عن 500 مليار دولار من أجل إعادة إعمارها. من هو الجانب المستعد للمساهمة في إعادة إعمار سوريا في ظل الأزمة المالية العالمية التي تسبب بها وباء كورونا، وفي ظل هبوط سعر برميل النفط، وهو هبوط ستكون له آثار أسوأ من تلك التي سيخلفها كورونا.

أكثر من ذلك، لن يكون هناك من هو مستعد للمساعدة في إعادة إعمار سوريا في ظل وجود النظام القائم. إن إعادة إعمار سوريا تحتاج إلى قيادة سورية جديدة لا علاقة لها بتلك التي تحكم البلاد منذ خمسين عاماً، أي منذ تولي حافظ الأسد السلطة في 16 تشرين الثاني - نوفمبر من العام 1970.

الأرقام الواردة من سوريا عن الخراب الذي خلفته الحرب التي يشنها نظام ألقوي على شعبه مخيفة، بل مرعبة بكل المقاييس. في موازاة الأرقام الآتية من سوريا، هناك انهيار النظام المصرفي اللبناني وبداية انهيار النظام التعليمي الذي يمكن لبنان من استعادة عافيته بعد كل الأزمات التي تعرض لها. من أكبر تلك الأزمات تهجير أكبر عدد ممكن من اللبنانيين من بلدهم. معظم هؤلاء من المسيحيين... كان ذلك في الأعوام 1988 و1989 و1990 عندما سكن ميشال عون في قصر بعيداً للمرة الأولى بصفة كونه رئيساً لحكومة مؤقتة مهمتها محاصرة بانتخاب رئيس للجمهورية خلفاً للرئيس أمين الجميل الذي انتهت ولايته الدستورية في أيلول - سبتمبر 1988.

ينسى من يريد الصلاة في القدس أن الجوع يهدد مليون لبناني. هذا ما حذر منه المدير الإقليمي لبرنامج الغذاء العالمي ومطله في لبنان، عبدالله الوردات. قال الوردات إن مليون لبناني معرضون لأن يصبحوا تحت خط الفقر الغذائي خلال العام الحالي، مشيراً إلى أن البرنامج يستعد لتقديم مساعدة غذائية طارئة لدعم 50 ألف أسرة لبنانية معرضة لتداعيات الأزمات الاقتصادية. أضاف أنه "استناداً إلى التوقعات الناجمة عن النمو السكاني للمنتج المحلي الإجمالي للفرد لعام 2020، يقدر البنك

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

بعيدا عن الشعارات التي يرفعها "حزب الله" وكبار المسؤولين الإيرانيين عن الصلاة قريبا في القدس، وعن ضرورة الإنفتاح اللبناني على النظام السوري، هناك، إلى إشعار آخر، واقع ثابت في المنطقة، أقله في المدى المنظور. هناك احتلال إسرائيلي للقدس الشرقية بموافقة أميركية واضحة من جهة، وهناك تجارة بالقدس تحديداً وفلسطين عموماً من جهة أخرى.

لا وجود، للأسف الشديد، شيء آخر غير هذا الواقع. هل يكون الهرب من الواقع بالإعلان عن الصلاة في القدس قريباً؟

قبل إطلاق وعد بالصلاة في القدس، من الأفضل التفكير في كيفية تلافي كارثة في لبنان وأخرى في سوريا. الأرقام لا تكذب. الأرقام وحدها تتكلم وتقول الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة

قبل أن يعد حسن نصرالله، الأمين العام لـ "حزب الله" وآخرون بالصلاة في القدس قريباً، من الضروري النظر إلى بعض الأرقام المرتبطة بسوريا ولبنان. هناك نسبة 86 في المئة من السوريين تحت خط الفقر، فيما بدأت إيران تفكر في كيفية استعادة أموال تقدر بثلاثين مليار دولار صرفتها في سوريا من أجل حماية نظام بشار الأسد من منطلق مذهبي ليس إلا. ومن أجل أن تكون الأراضي السورية جسراً بينها وبين ميليشيا "حزب الله" في لبنان.

المشهدان الإسرائيلي والفلسطيني.. فائض القوة وفائض الضعف

من خلال حرص الرجل الكهل على الحفاظ على فائض الضعف. وفي هذا الوضع، وحيل مشروع ضم الأراضي، لم يجد عباس أمامه سوى الإعلان عن كونه "في حل" من الاتفاقات والتفاهات، ووقف العمل بها. ولا يعلم الفلسطينيون كيف يمكن لعباس تنفيذ ما أعلن عنه. والأدق، أن من بين ما أعلن عنه بنفسه، فاجأ الفلسطينيين، بوجود إلى المعاهدات الدولية أو إلى المنظمات التي يمكنها مساعدته على مقاومة حكومة نتنياهو دون أن تخشى أي ردود أفعال دولية.

محمود عباس استمر في شطب القوى السياسية الفلسطينية، وفي إبقائها في حال اللاجدوى، بل جعلها عاجزة عن مجرد النطق أو الاعتراض والاجتهاد، في اجتماعات المناسبات، التي يقرر عقدها متى يشاء

عندما أعلن يوم 19 مايو الماضي، كان عباس كمن يعلن صراحة أنه هو الذي هزم نفسه. استعان في خطابه بالعرب، وبالاصدقاء، وبالذبول الراحبة للعملية السلمية التي أجهزت عليها إسرائيل. لكن مناشداته لم تلق أي صدى. والآن، أنه على الرغم من الحجم المهول للخيبة، لم يكلف نفسه إعطاء محض إشارة، إلى استعداده لإنهاء الانقسام الفلسطيني. وقد استعداده لإحياء إطار دستوري واحد، يصلح لأن يتلى من فوق منبره، بيان إعلان غيابه، في حال شعور الموقع، وتأمين انتقال أقل صحفاً لمسؤوليات السلطة، ولو بالحد الأدنى أو شبه المعدوم، من شروط مشروعية الحكم؛

بإستعداده لزيادة الإنفاق الحكومي وتشكيل وزارات جديدة، يتلخص في إقامة الائتلاف الذي يؤمن له حكومة تتقده من الإداة في القضاء. أما غانتس فقد استتبسب وغامر بحزبه، لكي يحصل على سنة ونصف السنة في موقع رئيس الحكومة، بالتبادل مع نتنياهو. وكانت النتيجة أن تفكك حزب "أزرق أبيض" وانشق قياديون من الكتل الأصغر التي يتشكل منها، كحزب "تيلم" الذي يقوده موشي بلون، وتشكل من ذلك الحزب الصغير في كتلة غانتس، حزب جديد أصغر، وانشق رئيس حزب "البيت اليهودي" رافي بيرنس عن قائمة "يميننا"، وانقسم تحالف "العمل - غيشر - ميرتس" إلى ثلاثة أحزاب، وتبعثرت الخارطة الحزبية وتنازلت الأحزاب، وازداد المشهد الحزبي في إسرائيل تعقيداً، دون المساس بفائض قوة الدولة، فاقصر "الصفو" و"جودة الرؤية" لدى اليمين الإسرائيلي كله، على مقاصد ونوايا ضم الأراضي الفلسطينية؛

على الطرف الآخر، ظل العكس تماماً هو الحاصل على الجانب الفلسطيني. فمحمود عباس استمر في شطب القوى السياسية الفلسطينية، وفي إبقائها في حال اللاجدوى، بل جعلها عاجزة عن مجرد النطق أو الاعتراض والاجتهاد، في اجتماعات المناسبات، التي يقرر عقدها متى يشاء.

فبعد تعطيل عمل المؤسسات، والحفاظ على الانقسام الفلسطيني كهدف، ووقف كل أشكال الممارسة السياسية، وإطلاق فعاليات الفساد على كل صعيد؛ انتقل إلى إفراغ حركة فتح، نفسها، من مضمونها، واختزلها في شخصين أو ثلاثة على أن يقوم بينهم وبين عدد من زملائهم من أعضاء لجنته المركزية، نوع من الخصومة المستعصية، التي ظهرت أعراضها على شاشات التلفزيون، على النحو الذي يندثر بتشتطي الكتلة الفضائية الصلبة، التي كانت عليها فتح، إن لم تكن قد تشتتت مسبقاً،

جديدة، بتحويل أقسام في وزارات قائمة إلى وزارات منفصلة، لإرضاء الشركاء في الائتلاف الحكومي. بل إن نتنياهو، الذي ظل يضع عينه على وزارة القضاء، اضطر إلى التنازل عنها لشريكه غانتس، متجاوزاً عن أهميتها بالنسبة إليه شخصياً، لكي ينجح في تشكيل الائتلاف.

غانتس، من جانبه، لم يكن أقل من شريكه انتهازي وتعلقاً بالسلطة، لكن هذه الانتهازية لامست الحياة لرفاقه في حزب "أبيض أزرق" وللناخبين الذين صوتوا له وكان هدفهم إنهاء حياة نتنياهو السياسية، وإحالة إلى القضاء لكي يلقي جزاءه. فقد أدت انتهازية غانتس، التي يُغلفها بطريقة نتنياهو (إظهار التطرف السياسي والحماسة للضم والخوف من فيروس كوفيد - 19)، إلى انفضاض رفاقه الجنرالات عنه وتشكيل أحزاب جديدة.

وكان هدف نتنياهو، الذي بذل من أجل تحقيقه جهداً كبيراً مشغوعاً

من سابقة لا تضمن له الفوز بلقب تاريخي. فهو أول رئيس حكومة، يخوض معركة انتخابية ويشكل حكومته بينما توجد لألحة اتهام ضده في محكمة ستبدأ جلساتها بعد أيام قليلة من التشكيل. وكان من بين أسباب الحرص على إظهار الإصرار غير المسبوق على تنفيذ قرار ضم الأراضي، على ما فيه من خروج عن كل مرجعيات العملية السلمية مع الفلسطينيين وما استقر عليه موقف الأطراف الدولية الراحية لها؛ أن يضمن نتنياهو النجاة، من خلال استقطاب تاييد عارم من المستوطنين الأصوليين والشرائح الأكثر تطرفاً ومجاافة لفكرة التسوية.

وهذه كانت من لوازم وغايات الرشوة السياسية، التي جعلت الحكومة الأخيرة هي الأكثر عدداً منذ تأسيس إسرائيل، إذ بلغ عدد وزرائها 36 وزيراً إلى جانب 16 نائب وزير. ولتوفير هذا العدد من الأقطاعات، اقتضت عملية التشكيل إنشاء وزارات

الملاحقة القضائية بلائحة اتهام بثلاث قضايا فساد، من شأن إدانته فيها حرمانه من اللقب الرمزي الذي فعل كل شيء لكي يحصل عليه، وهو "ملك إسرائيل". فلم يحدث في تاريخ هذه الدولة، أن شغل أحد موقع رئيس الحكومة، نصف عدد السنين التي أمضاها نتنياهو في هذا الموقع، ولا حتى دافيد بن غوريون مؤسس الدولة.

في يوم الاتفاق مع بيني غانتس، ساد منطق الإعطيات الهادفة إلى تشكيل الائتلاف، وقدم نتنياهو رشوة كبيرة لغانتس، إذ مُنح من تبفقا من حزب "أزرق أبيض" عدداً من الحقايب الوزارية أكبر من عدد النواب الذين تبفقا مع الأخير في "الكنيست" بعد أن غسل يديه من تعهداته لحزبه وللناخبين (15 من 33 نائباً). فقد حصل غانتس على 18 وزيراً و 8 نواب وزير، وهذا هو العدد نفسه الذي حصل عليه "الليكود". غير أن نتنياهو سجل لغير صالحه، أكثر

عدي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

لم يكن أمام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في مساء يوم 19 مايو الماضي، سوى تكرار الإعلان عن كونه أصبح في حل من الاتفاقات و"التفاهات" مع إسرائيل والإدارة الأميركية. وفي ذلك المساء، كانت قد مرت سنة وستة أيام على قرار سابق بالصيغة نفسها وللاسباب نفسها بالطبع (25 يوليو 2019) الذي سبقته ثلاثة إعلانات مشابهة متتالية على مر أربع سنوات، لكنها اختلفت باختلاف عناوين الأحداث والممارسات الإسرائيلية على الأرض.

فكانما الرجل، في كل إعلان، يبرهن على الوقوع الثقيل للأسباب التي تجعله يعلن، فيتبدد كمن يصرخ ويستغيث من إقصاح إسرائيل عن نواياها، وتلويجها بان الأمور وصلت إلى نهايتها الدرامية. ففي المرة الأخيرة كان وقع إعلان ضم أراضي الضفة تقبلاً ومشغوعاً بتأييد أميركي صريح. وفي الحينيات، كان هناك ما يشبه وضع حدود نهائية لدولة إسرائيل من جانب واحد، وتناظر الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية لنهر الأردن، بمحددات سياسية وجغرافية تحسم سلباً حلم الفلسطينيين بدولة مستقلة، بمنطقة فرض الأمر الواقع.

اللافت أن حكومة إسرائيل، تشكلت هذه المرة على قاعدة قرار الضم، وكان تشكيلها يعكس جدية اليمين المتطرف في إسرائيل، إذ بدت وتلبيقتها المقررة، هي تطبيق خطة ضم الأراضي ووضع الحدود الفاصلة بين إسرائيل والفلسطينيين. فقد تمكن بنيامين نتنياهو من جمع القوى الراحية ليس في الضم والتوسع، بل في التمدد خارج حدود فلسطين التاريخية، علماً بان الهدف الأساس لنتنياهو نفسه، هو الهرب إلى الأمام بالمزيد من التطرف، ومحاولة تجاوز

